

مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

ولد محمد عيسى محمد محمود*

Abstract:

On May 25th of 1981, the heads of states of the six Gulf Arab countries (the United Arab Emirates, the Sultanate of Oman, the State of Bahrain, the State of Qatar, the State of Kuwait and the Kingdom of Saudi Arabia) met in UAE and announced the establishment of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC), and signed the Charter of GCC.

The countries of GCC have high resources, 56% of oil reserves in the world, adding their basic infrastructures in economy as roads, tunnels, ports, airports and networks of water, gas and electricity. Also, they have a social structure as the educational infrastructures, hospitals, super markets. All these wear a global design caused by the globalization.

This research aims to study the economic importance of the GCC, through analysis of some economic indicators.

Key words: Charter, resources, the educational infrastructures, super markets

* أستاذ مساعد قسم، جامعة مستغانم.

الملخص:

لقد تم الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي يوم 25 مايو 1981، وذلك خلال اجتماع قادة دول كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان، بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم في هذا الاجتماع التوقيع على الوثيقة الأساسية لإعلان قيام المجلس. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على موارد طائلة، حيث تضم نحو 56% من احتياطي النفط المؤكد عالمياً، إضافة إلى ما تتوفر عليه هذه الدول من بنية تحتية أساسية اقتصادية تتمثل في الطرق والأنفاق والموانئ والمطارات وشبكات المياه والغاز والكهرباء، وبنية اجتماعية تتمثل في دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسوق التي أصبح بعضها يأخذ صفة العالمية. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاح: الوثيقة، موارد، بنية تحتية، مراكز تسوق.

المقدمة:

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيراً بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة تحقيق هذا الهدف. فتم إنشاء مجلس التعاون في 25 ماي عام 1981 في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة¹، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس ونوه البيان الصادر عن وزراء خارجية المجلس بما يربط الدول الستة من علاقات خاصة وسمات مشتركة، مثل العقيدة المشتركة وتساها الأنظمة ووحدة التراث وتمثل تكويناتها السياسية والاجتماعية والسكانية وتقاربها الثقافي والحضاري².

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية، رغم أنها من الاقتصاديات النفطية التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، حيث يغطي 95% من إيراداتها، ويمثل حوالي 99% من صادراتها³، وإدراكا منها للخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة مثل النفط، اتجهت دول المجلس إلى محاولة تنويع مصادر الدخل، وبالتالي تنويع الصادرات فعملت على تطوير القطاع الصناعي، ودعم قيام صناعات تعتمد على المدخلات المتوفرة محليا والتي تتمتع بمزايا نسبية تجعل من تلك الصناعات تنهض على أسس تنافسية وقد حققت بلدان المجلس تقدما إنمائيا واضحا على مستوى عدد من المنشآت وانتشارها ونمو القيمة المضافة فيها، وعلى الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي في دول المجلس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي وتطورات السوق العالمية للنفط، بحيث تبقى تلك

التطورات بظلالها على التغير ايجابيا وسلبيا على القيمة المضافة على الصناعة.

وفي إطار تنويع مصادر الدخل تولي دول المجلس أهمية كبيرة لقطاع الخدمات ويمثل هذا القطاع في الخدمات الحكومية والتجارة والفنادق والمواصلات والتأمين والعقار والإسكان ويمثل قطاع الخدمات ما يقارب 41% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وتصل نسبة العمالة في هذا القطاع حوالي 60% من القوى العاملة الخليجية⁴.

وقد بدأت تظهر بعض الدول الخليجية المتخصصة في بعض أنواع هذه الخدمات، مثل دولة الإمارات (إمارة دبي) والبحرين وذلك في مجال التجارة والبنوك والتأمين والعقارات، كما بدأت بعض الدول الخليجية في إنشاء المشاريع السياحية معتمدة على المناطق الساحلية الكبيرة الممتدة على طول الخليج.

وقد أدركت دول المجلس إن من أهم شروط تحقيق التكامل بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات القادرة على ذلك وبهدف ترجمة الأهداف المعلنة إلى وقائع ملموسة اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينها وفق منهج متدرج، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003، ثم السوق الخليجية المشتركة التي صدر بشأنها إعلان الدوحة في 2007/12/4 في ختام الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون وتأتي أهمية

إقامة مثل هذه السوق من كونها تمثل حجر الزاوية في تحقيق التكامل الاقتصادي⁵.

والآن، نقف دول المجلس على أعقاب مرحلة التكامل النقدي بينها، وخطت مجتمعة ومنفردة، خطوات عديدة باتجاه تحقيق هذا الهدف السامي، حيث أنشئت لجان مختصة لاستكمال الإجراءات والجوانب الفنية والاستعدادات اللازمة كي يكون قيام الاتحاد النقدي سهلاً وبدون أية عقبات. وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهرية التالية:

ماهي مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
 عملياً يمكن أن تقاس الأهمية النسبية والقدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي، حجم الصادرات والواردات، الميزان التجاري بميزان المدفوعات، حجم الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى وهذا ما سنتناوله من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس.

المحور الثاني: حجم صادرات وواردات دول المجلس.

المحور الثالث: الميزان التجاري في دول المجلس.

المحور الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس.

أولاً: معدل النمو الاقتصادي في دول المجلس:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال عام 2005 نمواً بلغت نسبته 26.04% حيث بلغ حوالي 615.2 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع 482.8 مليار دولار في عام 2004 ولقد تفاوتت معدلات النمو المحققة بين دول المجلس، فقد احتل الاقتصاد الكويتي المرتبة الأولى، حيث حقق معدل نمو بلغت نسبته 36% في نهاية عام 2005 مقارنة مع عام 2004، في حين احتل الاقتصاد القطري المرتبة الثانية وبمعدل 33.8% وجاء الاقتصاد الإماراتي بالمرتبة الثالثة وبمعدل 25.6%، فالإقتصاد العماني في المرتبة الرابعة وبمعدل نمو بلغ 24%، في حين حقق الإقتصاد السعودي والإقتصاد البحريني معدلات نمو بلغت 23.3% و 19.7% على التوالي خلال نفس العام وجزير بالذكر أن عام 2005 شكل نقطة تحول في أسعار النفط على مستوى العالم وليس على مستوى المنطقة فحسب، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه، وسجلت أرقاماً قياسية تجاوزت حاجز الـ 60 دولاراً للبرميل، وتعدى الأسباب الرئيسية في هذه الزيادة، إلى تراجع الاستثمار في هذا القطاع فضلاً عن التغيرات البنوية على صعيد حركتي العرض والطلب والمشاكل التي تعاني منها مصافي النفط، هذا إلى جانب التوتر السياسي في منطقة الشرق الأوسط ورداً على هذا الارتفاع قامت منظمة أوبك بزيادة إنتاجها من النفط ولكن لم يساعد ذلك كثيراً في كبح جماح الأسعار التي حافظت على مستويات عالية مع نهاية العام⁶.

وفيما يتعلق بعام 2006 حققت دول المجلس معدلات نمو معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية، بلغت نسبته 24.1% و 12.4% ليبلغ نحو 52.7 و 357 مليار دولار على الترتيب مقارنة مع نهاية العام السابق.

ومن ناحية أخرى ليس هناك ما يشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في دول المنطقة خلال عام 2005 باستثناء دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث بلغ معدل التضخم نحو 6.19% و 8.81% على التوالي، وتشير البيانات المتوافرة في نهاية العام 2006 إلى ارتفاع معدل التضخم في دولة قطر ليسجل مستوى قياسياً جديداً بلغ نحو 11.81%.

الجدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس (بالأسعار الجارية)
الوحدة = مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006
الإمارات	105253	132202	163167
البحرين	11182.3	13459.8	15828
السعودية	250339	315337	348672
عمان	24772.2	30922.8	35728.7
قطر	31734.1	42462.6	52722.3
الكويت	59439.1	80798.6	98704.4
إجمالي دول المجلس	482719.6	615182	714822.4

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، أفريل (أبريل) 2008، ص 38.

من الجدول السابق نستنتج ما يلي⁷:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الإمارات نمواً بمقدار 25.6% في نهاية عام 2005، ليبلغ نحو 132.3 مليار دولار ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة ناتج القطاع النفطي والغاز الطبيعي بنسبة 41%، والذي بلغ 47.2 مليار دولار بما نسبته 35.7% من الناتج.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في البحرين نمواً بمقدار 20% خلال عام 2005، ليبلغ نحو 13.46 مليار دولار مقابل حوالي 11.2 مليار دولار في نهاية عام 2004.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في السعودية نمواً نسبته 26% خلال عام 2005 ليصل إلى 315.3 مليار دولار، مقابل 250.3 مليار دولار في نهاية عام 2004 ويعزى ذلك إلى نمو القطاع النفطي بنسبة 42.7% خلال عام 2005 مقابل نمو نسبته 28.4% في نهاية عام 2004 ونتيجة أيضاً للتحسن الكبير الذي طرأ على أسعار النفط العالمية خلال عام 2005، وسجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته 7.8% مقابل نمو نسبته 8.5% في عام 2004، أما بالنسبة للعام 2006 فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً بلغت نسبته 12.4% ليبلغ نحو 348.6 مليار دولار مقارنة مع عام 2005.
- حقق إجمالي الناتج المحلي للسلطنة بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة 24% ليصل إلى 30.9 مليار دولار في نهاية عام 2005، وذلك مقارنة مع 24.78 مليار دولار سجلت في نهاية عام 2004، ويعزى ذلك الارتفاع إلى نمو القطاع النفطي بنسبة 44.3% والقطاعات غير النفطية بنسبة 9.2%.

- في قطر، تواصلت وتيرة النمو القياسي الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2005، ليحقق نمواً نسبته 33.8% وللمرة الثانية علي التوالي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما مقداره 42.47 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع 31.73 مليار دولار سجلت في نهاية العام السابق.

- تصاعدت وتيرة النمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت لتصل إلى نحو 80.8 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 59.4 مليار دولار سجلت خلال عام 2004 وهو ما يمثل ارتفاعاً قياسياً نسبته 36% بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 25.1% خلال عام 2004 ويأتي ذلك النمو أساساً من خلال النمو الملموس الذي شهدته القطاعات النفطية بنسبة 62% خلال عام 2005 مقابل نمو نسبته 36.8% خلال عام 2004 كما سجل القطاع غير النفطي نمواً بلغت نسبته 11.3% خلال عام 2005 مقابل نمو بلغت نسبته 13.5% في نهاية عام 2004.

لقياً حجم صادرات وواردات دول المجلس:

1- الصادرات: نلاحظ من الجدول رقم (2) ارتفاع صادرات دول المجلس وبشكل مضطرب وخاصة في عام 2005 حيث عرفت قفزة كبيرة⁸، حيث ارتفعت من حوالي 287 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 400 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة 40% وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية؛ مما انعكس إيجابياً على الموازين التجارية لدول المجلس التي شهدت بدورها تحقيق فوائض كبيرة، كما سنرى لاحقاً.

الجدول رقم (2): إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في دول المجلس
الوحدة = مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	*2004	*2005	*2006
الإمارات	87414	52163	67137	90998	117255	134995
البحرين	5657	5887	6721	7621	10131	11703
السعودية	7973	72464	93244	125998	180572	209771
قطر	10871	10978	13382	18685	25762	26981
الكويت	16245	15363	12792	30089	46941	58633
عمان	11071	11173	11670	13381	18692	21202
إجمالي دول المجلس	139231	168028	204946	286772	399353	463285

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 140.
* بيانات تقديرية طبقاً لما أورده المصدر.

فيما يخص هيكل الصادرات الخليجية تستحوذ المواد الخام ممثلة في البترول على النصيب الأكبر ثم تأتي بعد ذلك الصناعات البتروكيميائية.
2- الواردات: نلاحظ من الجدول رقم (3) تزايد واردات دول المجلس وبشكل متواصل على مدى السنوات القليلة الماضية⁹، حيث بلغت في عام 2001 حوالي 83 مليار دولار أي حوالي 50% من إجمالي الواردات العربية لنفس العام والتي بلغت 162.7 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 131.7 مليار دولار عام 2004 لترتفع إلى حوالي 157 مليار دولار عام 2005، أي بنسبة 19.27%.

الجدول رقم (3): إجمالي الواردات من السلع والخدمات في دول المجلس
الوحدة = مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	*2004	*2005	*2006
الإمارات	30076	32536	39454	53289	55103	68875
البحرين	4306	5012	5657	6484	7946	8944
السعودية	31182	32290	36916	44745	59463	66241
قطر	3724	4015	4794	5951	9970	12500
الكويت	7873	9000	10985	12631	15801	15951
عمان	5796	6005	6572	8616	8827	10834
إجمالي دول المجلس	82957	88858	104378	131716	157110	183345

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 141.
* بيانات تقديرية طبقاً لما أورده المصدر.

يشير التركيب الهيكلي للواردات إلى استحواذ الواردات من الآلات والمعدات على النصيب الأكبر، ثم الأغذية والمشروبات، مما يؤكد اعتماد دول المجلس على الخارج في تمويل احتياجاتها الأساسية من الأغذية والمشروبات وغيره من المواد الأساسية.

ولقد أدى قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تسهيل انتقال السلع بين دول المجلس وانعكس ذلك على زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول، حيث نستنتج من الجدول رقم (4) أن حجم التجارة البينية قد زاد من 13245.7 مليون دولار كمتوسط للفترة 1999-2001 إلى 18835.9 مليون دولار كمتوسط للفترة 2002-2004 أي بنسبة زيادة قدرها 42.2%، هذا بالإضافة إلى زيادة تجارة دول المجلس (استيراداً وتصديراً) مع العالم الخارجي¹⁰.

الجدول رقم (4): حجم التجارة البينية (الصادرات والواردات) في دول المجلس خلال الفترة (1999-2004) الوحدة= مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مجموع التجارة	189317	261379	262311	254990	318305	382872
التجارة البينية	13513.1	13477.6	12746.3	15137.1	17675.5	23694.9
نسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة.	7.1%	5.2%	4.9%	5.9%	5.6%	6.2%

المصدر: Gulf organization for industrial consulting, 2005 Annual report, p 24

ثالثاً: الميزان التجاري لدول المجلس:

سنقتصر هنا على تحليل بيانات- تقديرات حسب المصدر المتوفر عليه - عام 2005 ومقارنتها مع عام 2004، وذلك لأن عام 2005 عرف زيادة كبيرة في عوائد النفط كان لها الأثر الأبرز في الارتفاع الذي تم تحقيقه في الميزان التجاري على مستوى دول المجلس¹¹.

الجدول رقم (5): الميزان التجاري في دول المجلس الوحدة= مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	*2004	*2005	*2006
الإمارات	15955	14630	21313	27567	42761	48877
البحرين	1610	1190	1402	1485	2525	3138
السعودية	39366	42840	59376	84948	126019	149116
قطر	7485	7328	9024	13275	16698	15617
الكويت	9195	7248	11913	18426	32733	44284
عمان	5764	5537	5584	5509	10663	11274
إجمالي دول المجلس	79375	78773	108612	151810	231399	272306

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

(أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 148.

* بيانات تقديرية طبقاً لما أورده المصدر.

من الجدول السابق نستنتج ما يلي¹²:

- حققت الإمارات فائضاً في الميزان التجاري بمقدار 42.7 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 27.5 مليار دولار في نهاية عام 2004.

- حققت البحرين فائضاً في الميزان التجاري مقداره 2.5 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 1.4 مليار دولار في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 78.5% ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 33% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 22.5%.

- استطاعت السعودية أن تحقق فائضاً في الميزان التجاري مقداره 126 مليار دولار في نهاية عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 85 مليار دولار سجل في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 48.2%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 43% في حين ارتفعت الواردات بنسبة 33%.

- حققت سلطنة عمان فائضاً في الميزان التجاري بلغت قيمته 10.7 مليار دولار في عام 2005 مقارنة مع فائض مقداره 5.5 مليار دولار في نهاية عام 2004، أي بارتفاع بلغت نسبته 48.6%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 39.7%، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 2%.

- حقق ميزان المدفوعات القطري فائضاً في الميزان التجاري بمقدار 16.7 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 13.27 مليار دولار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع بلغت نسبته 25.8%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة 37.9%، في حين ارتفع إجمالي الواردات بنسبة 67.5%.

- حقق الميزان التجاري الكويتي فائضاً بمقدار 32.7 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة مع فائض بمقدار 18.4 مليار دولار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع بلغت نسبته 77.7%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات بنسبه 56% في حين ارتفع إجمالي الواردات بنسبة 25%.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس:

تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى دول مجلس التعاون بصفة عامة بالتذبذب في مستوياتها، الأمر الذي يعكس توجهها غير مستقر للاستثمارات الأجنبية نحو دول المجلس، وإن كان من الملاحظ أن هذه الاستثمارات قد عرفت تحسناً ابتداء من عام 2000، فإن ذلك يعود في جانب منه إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة تحت تأثير تزايد الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط وانعكاس ذلك إيجاباً على دول المجلس، واتجاه هذه الدول إلى تنويع مصادر دخلها وخاصة في قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل والمشاريع السياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية.

الجدول رقم (6): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المجلس خلال السنوات: (1999-2004) الوحدة= ملايين الدولارات

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإمارات	985	515	1184	1307	30	840
البحرين	454	364	81	217	517	865
السعودية	- 780	- 1884	20	453	778	1867
قطر	113	252	296	624	625	679
الكويت	72	16	147	7	67	20-
عمان	39	16	83	26	528	18-
إجمالي دول المجلس	883	721	1811	2634	2545	4221

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 121.

نلاحظ من الجدول السابق¹³ أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المجلس سنة 2004 بلغت 4221 مليون دولار مقابل 2545 مليون دولار عام 2003 أي بزيادة قدرها 65.85 %، وشكلت هذه التدفقات ما نسبته 34.55 % من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية والتي بلغت عام 2004 حوالي 12217 مليون دولار. وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة والمعتبرة والتي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الإمارات والسعودية عام 2004 بالمقارنة بعام 2003.

وتتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من تكوين الرأسمال المحلي ما بين 0.9 % في الإمارات إلى 20 % في البحرين، وهي في المتوسط في حدود 7.68 % في دول المجلس الستة،

وفي المقابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية في حدود 35% من حجم تكوين رأسمالها المحلي¹⁴. وعلى المستوى القطاعي، اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط والغاز والصناعات التي تعتمد عليه، ففي المملكة السعودية مثلاً تتركز حوالي 89.6% من المساهمات الأجنبية في الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية المرتبطة بإنتاج البتر وكيمائيات ومشتقاتها والتي تعتمد على وفرة المواد الخام والطاقة¹⁵.

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، خاصة وأن بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي، كما أن توجه معظم دول المنطقة نحو خصخصة اقتصادياتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخول أكبر للشركات متعددة الجنسيات في المنطقة.

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة مجلس التعاون الخليجي، مبرزين مكانته الاقتصادية وأهميته من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة البينية والخارجية، وأيضاً من خلال تحليل تطور الميزان التجاري لهذه الدول، وعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس، حيث أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط على

المستوى العالمي خلال السنوات القليلة الماضية إلى تحقيق دول المجلس، فوائض عالية في ميزانياتها وحساباتها الجارية كان لها الأثر البارز على معدلات النمو الاقتصادي وحجم التجارة البينية والخارجية فيها. وعلى الرغم من أن القطاع النفطي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لدول المجلس، إلا أن هذه الدول تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في بعض القطاعات الأخرى كقطاعي الخدمات والصناعة، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً لتنويع مصادر الدخل، وتقليل درجة الاعتماد على النفط، إضافة إلى تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وتعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي والتي تجاوزت في عمرها ثمانية وعشرون عاماً من أنجح وأنضج التجمعات الإقليمية في البلدان النامية وقد حققت نقلة نوعية هامة دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، والاتجاه نحو إقامة اتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية موحدة.

الهوامش والمراجع:

- 1- العبيد، عبدالله بن عبدالله، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية (تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية، 29-31/12/2007، ص4.
- 2- فلاته، محمد عبد الله، مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الاستمرارية في ظل التباين)، مجلة شؤون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة في قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، تصدر عن المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 20، يوليو- سبتمبر 2005، ص60.
- 3- المراكبي، السيد عبد المنعم، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1998)، ص50.
- 4- آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي)، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، صص: 61-62.
- 5- علي عبد المنعم السيد، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص10.
- 6- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة المال والنقد، تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي: 2005- 2006، مارس 2007، ص6.

- 7- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، أبريل 2008، ص 38.
- 8- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2007، ص 140.
- 9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سبق ذكره مباشرة، ص 141.
- 10- Gulf organization for industrial consulting. 2005 Annual report. p24
- 11- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا (2007-2008)، نيويورك، 7 ديسمبر 2007، ص ص: 7-8
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سبق ذكره، ص 148.
- 13- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 121.
- 14- المانع، صالح بن عبد الرحمن، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والظموح، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، يونيو 2001، ص 175.
- 15- الهجهوج، حسن بن رقدان، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر (كانون الأول) 2004، ص 60.